**تعزيز وتنمية الوعي بحقوق الانسان**

تعد ثقافة حقوق الإنسان من القضايا ذات الأهمية القصوى المؤثرة فى وعى الجماهير ودرجة تفاعلهم مع القضايا المصيرية للمجتمع، " فثمة علاقة طردية وشيجة لا يمكن انتفائها بين ثقافة الحقوق الإنسانية وممارستها فى الواقع العملى، حيث ترتبط هذه الثقافة بفكرة الحق والواجب، وترسيخ تلك الحقوق يعكس مشاركة فعالة وتدعيم أفضل للاستقلال والحرية فى المجتمع، كما أن احترام هذه الحقوق والمشاركة فى تقويم ممارستها التشريعية وحدودها وقيودها يؤشر على وعى سياسى عام، ومنهج ديمقراطى سليم. وهنا لابد أن ننوه إلى أنه لا يمكن الفصل بين ثقافة حقوق الإنسان والثقافة القانونية والتشريعية المحلية والدولية، إذ أن ترسيخ هذه الثقافة ترتبط بوضع أسس بنيانها وضمانات ممارستها، مما يدعو إلى ضرورة تكريس مبادئ حقوق الإنسان وتنشئة الأطفال منذ الصغر على احترامها، الأمر الذى يؤثر إيجابياً على تدعيم مناخ رعاية حقوق الإنسان، والتقويم المستمر للضمانات الدستورية والتشريعية لها."   
  
وتعتبر حقوق الإنسان موضوعاً سياسياً وطنياً بالأساس، " فهى التعبير عن العلاقة بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع، وعلاقاتها بالآخرين، خاصة من يحوزون القوة والسلطة." وتتسم حقوق الإنسان وفقاً للمفهوم السياسى بوظيفتها الأساسية فى تنظيم سيادة الدولة، فالسيادة خاصية معيارية تمتلكها الدول، وبالتالى، ترتبط وظيفة حقوق الإنسان بوجود الدول، وهى لا تستطيع لعب دورها التنظيمى فى غياب الدول. وبالتالى يتم ربط حقوق الإنسان بوجود نظام الدولة الحديثة.   
وإذا كان البعض يرى أن حقوق الإنسان تعتبر فى المقام الأول ممارسة ضد الدولة، وتتحمل الدولة المسئولية الأساسية عن احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان. فإن آخرين يرون أنه على الرغم من أن هذه الحقوق موجهة للدولة، فإن طابعها ليس حقوقاً ضد الدولة، ولكن حقوق من خلال الدولة. حيث تقوم الحكومة الحديثة على أساس عقد اجتماعي بين المواطنين والدولة، والذي يتم فيه الاتفاق على الحقوق والواجبات المقبولة لدى الجميع لتعزيز المصالح المشتركة. يقوم المواطنون بتقديم دعمهم للحكومة من خلال الضرائب وبذل الجهود لصالح بلدهم، وبالمقابل تحصل الحكومات على الشرعية عن طريق حماية حقوق الشعب من خلال السياسات العامة التي تفيد الجميع.   
  
وكما يؤكد تورين، فإن المشكلة مع حقوق الإنسان هى أننا نخبرها بوصفها مهمة ولكن غالباً بعيداً عن كونها الحماية القانونية ضد التهديدات المحتملة أو الفعلية لسلامتنا وأمننا، وبشكل عام، فإن الناس لا يمارسون حقوقهم الإنسانية حتى يواجهون بأزمة. فحقوق الإنسان ترتبط بالضحايا وليس بالمواطنين. وفى المقابل، فإن وجود مجموعة فاعلة وديناميكية من المواطنين هو شرط مسبق للديمقراطية التى تدعم الحقوق.   
  
ولذلك، فإن مجرد الاعتراف بوجود الحقوق لا يخبرنا بالكثير عن مدى وطبيعة الواجبات المفروضة بشكل مشروع وعقلانى لحمايتها. فأى نطاق محدد من الحقوق هو غالباً مسألة يجب تقريرها من خلال العمليات السياسية فى كل مجتمع.   
وإذا كان هناك اتجاه عالمي متزايد لإيجاد آليات دولية لإنفاذ الحقوق، إلا أنها لا تزال استثناءاً أكثر من كونها قاعدة، فحماية حقوق الأفراد فى معظم الحالات يعتمد على ما تقوم به دولهم أو تمتنع عنه أكثر من الاعتماد على الضغوط أو الحلول الدولية. فقد خلق التوسع فى النظام الدولى لحقوق الإنسان سياقاً عالمياً دفع الحكومات إلى التصديق على معاهدات حقوق الإنسان حتى إذا لم تكن مستعدة للامتثال لأحكامها مما ولد الفصل الجذرى بين السياسة والممارسة، وغالباً ما فاقم انتهاكات حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن هناك أكثر من 300 وثيقة دولية ووطنية حول حماية حقوق الإنسان، إلا أنه لا يتم تنفيذ العديد منها.  
  
وهو ما دفع بعض الباحثين إلى وصف أثر معاهدات حقوق الإنسان بأنه "مفارقة الوعود الفارغة"، فالدول القومية تقدم التزامات قانونية رسمية ترمز إلى الالتزام بحقوق الإنسان فى نفس الوقت الذى تقوم فيه بانتهاك هذه الحقوق.   
فرغم أن نسبة الدول التى صادقت على معاهدات حقوق الإنسان تتزايد باستمرار، مما يخلق عالماً يتسم بالقبول العام والسريع والشامل تقريباً للقانون الدولى لحقوق الإنسان، إلا أن نسبة الدول التى أكدت التقارير أنها تقمع حقوق الإنسان قد نمت أيضاً عبر الزمن. هذه الفجوة المتزايدة بين نزوع الدول للانضمام إلى النظام الدولى لحقوق الإنسان وبين ممارساتها لتحقيق هذه الحقوق وامتثالها لهذا النظام، تمثل تحدياً لفاعلية القانون الدولى وتشكك فى مصداقية الالتزامات القانونية للدول من أجل حماية حياة مواطنيها.  
  
وتحدد منظمة العفو الدولية أهم التزامات وواجبات الدولة من أجل إعمال جميع حقوق الإنسان فى: الالتزام بالاحترام: بعدم التدخل فى ممارسة الحق. والالتزام بالحماية: لضمان عدم تدخل الآخرين فى إعمال الحق من خلال التنظيم الفعال وسبل الانتصاف. الالتزام بالوفاء: بما فى ذلك تعزيز الحقوق وتيسير الحصول عليها وتقديمها لغير القادرين على إعالة أنفسهم. إضافة إلى الالتزامات العاجلة للدولة والمتمثلة فى: واجب الدولة فى إعطاء الأولوية للالتزامات الأساسية الدنيا: أى بالمستويات الأساسية الدنيا لكل حق من الحقوق. وواجب عدم التمييز: من خلال عدم اعتماد السياسات والقوانين والممارسات التى لها تأثيرات تمييزية مباشرة أو غير مباشرة على قدرة الناس على إعمال حقوقهم. وواجب إعطاء الأولوية للفئات الأضعف: التى تواجه أكبر العقبات فى إعمال حقوقها بحيث ينبغى أن تكون لها الأولوية القصوى عند تخصيص الموارد.  
  
وإذا كان مصير حقوق الإنسان، إنفاذها أو تجاوزها، حمايتها أو انتهاكها، التمتع بها أو الحرمان منها، هو إلى حد كبير موضوع فعل وطنى وليس دولياً، فإن الدولة التى ترغب فى الحفاظ على استقرارها وشرعيتها أمام مواطنيها وأمام المجتمع الدولى، يجب عليها التمسك بحقوق الإنسان، وحمايتها وتنميتها كشرط مسبق للحصول على الشرعية والاستقرار، لأن تجاهل حقوق الإنسان يعرض شرعية الدولة للتآكل، ويضر باستقرارها وأمنها.  
  
وبناء على ذلك، فإنه لا يخفى على ذى عقل أهمية الوعى بحقوق الإنسان لدى أفراد المجتمع، لأن زيادة الوعى بحقوق الإنسان لدى أفراد المجتمع يمثل الخطوة الأولى نحو حصولهم على هذه الحقوق. ومن هنا، فإن وعى أعضاء المجتمع بحقوقهم الإنسانية وبدور الدولة فى الحفاظ على هذه الحقوق وإشباعها من جهة، أو انتهاكها وعدم احترامها من جهة أخرى، إضافة إلى وعيهم بالقواعد الحاكمة لحركتهم الاجتماعية، والسبل القانونية المتاحة للمطالبة بحقوقهم والحصول عليها، يصبح أمراً لازماً لنفاذ هذه القواعد فى وسطها الاجتماعى. ولذلك، فإن القضية الأساسية لحقوق الإنسان لا تكمن فقط فى المواثيق الدولية والقوانين والقرارات الوطنية التى تحددها وتدعمها، وإنما هى بالأساس قضية وعى بهذه الحقوق من أجل المطالبة بها وممارستها بشكل كامل وسليم.